



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● صندوق النقد العربي: الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة نحو النمو.

أوضح الدكتور/ عبد الرحمن الحميدي، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، أننا مستمرون في دعم الاقتصاد المصري، الذي يسير بخطى ثابتة نحو النمو، ويتمتع بقدر كبير من المرونة في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، على نحو يسهم في تحقيق مؤشرات إيجابية.

أضاف أننا مستمرون في برنامج تمويل التجارة العربية، بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية للتوسع في أدوات التمويل لخدمة التجارة العربية، بحيث يتم توفير تسهيلات ائتمانية بضمان التزامات الوكالات الوطنية لصفقات تجارية عربية، لافتاً إلى أننا حريصون على دعم وتشجيع التجارة بين الدول العربية، على نحو يساعد في تعزيز العلاقات الثنائية خاصة في مجال التجارة السلعية، وتعزيز الاستثمارات العربية في المجالات المرتبطة بالبنية التحتية، وتطوير سلاسل تجارية إقليمية قادرة على دفع مسيرة الصادرات العربية.

● وكالة فيتش، تتوقع تسارع نمو السياحة الوافدة لمصر في ٢٠٢٣.

توقعت وكالة "فيتش" نمو عدد السياح الوافدين إلى مصر بوتيرة متسارعة في عام ٢٠٢٣، مع استمرار زيادة العدد خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ما يعزز من الإيرادات ومعدلات إشغال الفنادق.

وأشار التحليل إلى أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي عدد السياح الوافدين إلى مصر في العام الجاري ١١,٦ مليون سائح، بزيادة قدرها ٤٦% على أساس سنوي من ٧,٩ مليون سائح في عام ٢٠٢٢، وبحلول عام ٢٠٢٦ من المتوقع وصول إجمالي عدد الوافدين إلى مصر إلى ١٤ مليون وافد، وهو أعلى من ذروة ما قبل الجائحة البالغة ١٣ مليون وافد.

أما على صعيد عائدات السياحة الدولية لمصر تتوقع "فيتش" أن تصل في عام ٢٠٢٣ إلى ١٣,٦ مليار دولار أمريكي (٣٢٩,٠ مليار جنيه مصري)، بزيادة قدرها ١٧,٧% على أساس سنوي، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٦، من المتوقع أن يصل إجمالي عائدات السياحة الدولية إلى ١٧,٩ مليار دولار أمريكي (٤٦٩ مليار جنيه مصري).

● الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، دول الشرق الأوسط يتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً أكثر من ٣% في 2023.

أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن القمة العالمية للحكومات التي تنظمها دولة الإمارات العربية المتحدة تشهد عامًا بعد عام تطورًا كبيرًا سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى الموضوعات التي تتم مناقشتها.

وأشار الدكتور/ محمود محيي الدين، إلى إن تم مناقشة معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة خلال العام الجاري، حيث من المتوقع أن تحقق دول منطقة الشرق الأوسط التي تنتمي لها معظم الدول العربية متوسط نمو اقتصادي يتجاوز ٣%، وهي النسبة التي تتجاوز متوسط النمو الاقتصادي العالمي الذي من المتوقع أن يحقق معدلًا لا يتخطى ٣% بالنظر لمؤشرات الأداء الحالية، مشيرًا إلى وجود تباين شديد في معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة للدول العربية بين البلدان المصدرة للغذاء والطاقة والبلدان المستوردة لها خلال هذا العام.

وأفاد محيي الدين بأن القمة ناقشت التحديات التي تواجه الدول النامية لتمويل التنمية المستدامة والمرتبطة بإدارة هذه الدول للمديونية العامة، موضحةً أن بعض هذه التحديات نتجت عن أزمة جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا والبعض الآخر يعود لما قبل الأزمته اللتين ساهمتا في كشف هذه المشكلات وتعقيدها، وهو ما أكدته وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين مؤخرًا في اجتماعات المجلس الأطلسي.

¹ <https://almalnews.com/%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d8%b3/>

² <https://www.alborsaanews.com/2023/02/12/1631761>

³ <https://www.youm7.com/story/2023/2/13/%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7/6082144>

وأوضح النتائج التي حققها مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي انعقد في شرم الشيخ في نوفمبر الماضي، والتي كان أبرزها إطلاق صندوق الخسائر والأضرار ووضع ملف التكيف مع تغير المناخ في مقدمة أولويات العمل المناخي من خلال إطلاق أجندة شرم الشيخ للتكيف التي تركز على خمس مجالات عمل رئيسية هي الغذاء والزراعة، والمياه والطبيعية، والسواحل والمحيطات، والمستوطنات البشرية، والبنية التحتية، كما تم خلال الاجتماع مناقشة سبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التكيف مع تغيرات المناخ.

وصرح محيي الدين بأنه تم نقاش ورقة السياسات التي أعدها مجلس مكافحة الفقر الذي يعد واحداً من المجالس العالمية للتنمية التي تستضيفها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تربط بين العمل المناخي ومكافحة الفقر وإتاحة التمويل المناسب للتعامل مع الملفين بوتيرة متزامنة، وهو ما يؤكد أهمية النهج الشامل الذي تبنته مصر والبلدان النامية للتعامل مع قضية المناخ بوصفها قضية وثيقة الارتباط ببقية أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها هدف مكافحة الفقر وإتاحة فرص العمل

● البنك الدولي، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية نقطة تحول لدول القارة⁴.

أشار البنك الدولي في تقرير له إلى أن التجارة والاستثمار يعدان مُحركين رئيسيين للنمو في الاقتصادات النامية، في ظل قدرتهم على انتشار مئات الملايين من الأفراد من براثن الفقر، وفي هذا الصدد فإن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تحدث تغيُّر جوهري وأن تكون نقطة تحوُّل للدول الإفريقية، فلمرة الأولى ستُنشئ الاتفاقية سوقاً واحدة على نطاق القارة تجمع ٥٤ بلداً وعدد سكانها مجتمعين ١,٣ مليار نسمة وإجمالي ناتجها المحلي ٣,٤ تريليونات دولار، وسوف تُقلص الاتفاقية الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتعزز من المنافسة، الأمر الذي سيزيد من جاذبية القارة السمراء للمستثمرين وسلاسل القيمة الإقليمية.

وأضاف تقرير البنك الدولي إلى أن الاتفاقية يُمكن أن تحقق منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة تتمثل في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل والحد من الفقر، وستساعد أفريقيا على تنويع أنشطتها الاقتصادية وتحولها إلى التصنيع وتقليل اعتمادها على صادرات عدد صغير من السلع الأولية، مثل: النحاس والنفط والبن، وستكون النساء والعمال المهرة من بين أكبر المستفيدين وإن كان بدرجات متفاوتة بين البلدان.

وأوضح أن سوف تساعد المرحلة الأولى للاتفاقية والتي بدأ نفاذها في يناير ٢٠٢١، على إلغاء الرسوم الجمركية على ٩٠% من السلع وتقليل الحواجز أمام التجارة في الخدمات، وسيؤدي هذا وحده إلى توسيع التجارة وقد يزيد الدخل الحقيقي بنسبة ٧% بحلول عام ٢٠٣٥، ويُقلص عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٤٠ مليوناً إلى ٢٧٧ مليوناً، وسيأتي قرابة ثلثي الزيادة المحتملة للدخل والبالغة ٤٥٠ مليار دولار من منع حالات التأخير الطويلة على الحدود، وخفض تكاليف التجارة، ومن ثم تيسير انضمام منشآت الأعمال الإفريقية إلى سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية.

وتوضح الدراسة الجديدة اثنتين من السيناريوهات لبيان أن المنافع قد تكون أكبر من حيث زيادة الاستثمارات وتعميق الاتفاقيات التجارية التي تعالج قضايا الاستثمار ومشكلات التجارة داخل الحدود، يأخذ السيناريو الأول في الحسبان الاستثمار الأجنبي المباشر الإضافي، والذي من المتوقع أن تساعد الاتفاقية التجارية على اجتذابه من داخل إفريقيا ومن الخارج، حيث يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بالأهمية لأنه يجلب رأس المال والتكنولوجيا والمهارات. وعلاوةً على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُؤثر على الاستثمار المحلي ويساعد على تنويع اقتصادات إفريقيا في القطاعات الجديدة للصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات للأسواق المحلية فيما بين البلدان الإفريقية ومع العالم الخارجي، وفي هذا السيناريو قد يزداد الدخل الحقيقي أكثر بنسبة تصل لنحو ٨% في عام ٢٠٣٥ (٥٠٦ مليارات دولار)، وينخفض عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٤٥ مليوناً.

فيما يتناول السيناريو الثاني الأثر المحتمل إذا تم توسيع نطاق الاتفاقية كما هو مزمع للتنسيق بين السياسات بشأن الاستثمار والمنافسة والتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية، فمن شأن زيادة التكامل في هذه المجالات أن يساعد على إقامة أسواق تنسم بالنزاهة والكفاءة، وتحسين القدرة على المنافسة، بل واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقليص مخاطر تغيير اللوائح التنظيمية والسياسات. وينطوي هذا السيناريو على تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي قدرها ٩% بحلول عام ٢٠٣٥ (٥٧١ مليار دولار) وتقليص عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٥٠ مليوناً (انخفاض نسبته ١٦% عن العدد المتوقع للفقراء المدقعين في ٢٠٣٥ في غياب اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية).

وهكذا، فإن توقيع الاتفاقية هو مجرد الخطوة الأولى، ولمواجهة التحديات الهيكلية القائمة منذ وقت طويل، سيتعيَّن على البلدان الإفريقية أيضاً القيام بما يلي، "تشجيع التحرير التدريجي للتجارة العابرة للحدود وسياسات الاستثمار وفقاً لبروتوكولات الاتفاقية من أجل إرساء الأساس لسلاسل القيمة الإقليمية في إفريقيا"، و"تبسيط الإجراءات الجمركية والمعاملات على الحدود، وتحديث البنية التحتية من أجل تقليص حالات التأخير الطويلة على الحدود التي تُبطئ انتقال السلع وتزيد تكاليف التجارة، وإقامة مراكز فعالة للخدمات اللوجستية"، و"تدعيم التجارة العابرة للحدود والاستثمار في الخدمات عن طريق تسهيل التجارة في الخدمات الرقمية، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير انتقال الأيدي العاملة".

⁴ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1217928.html>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك في جلسة حكومات المستقبل ٢٠٣٠: الطموح والرؤية، خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات بدبي^٥.**

- شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جلسة "حكومات المستقبل ٢٠٣٠: الطموح والرؤية" خلال الدورة الثانية لمنتدى الإدارة الحكومية العربية تحت عنوان "التحول الرقمي الحكومي ودوره في تسريع جهود تطوير الإدارة الحكومية العربية"، والمنعقدة تحت شعار "استشراف مستقبل الحكومات" خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ فبراير الجاري بدبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد إلى التحديات الاقتصادية وجيوسياسية التي يشهدها العالم، ففي الوقت الذي لم يتعاف الاقتصاد العالمي بالكامل من تداعيات كوفيد ١٩ ظهرت الأزمة الروسية الأوكرانية وما شهده الاقتصاد العالمي مطلع العام الماضي من ارتفاع مستويات التضخم لمعدلات تاريخية، وقد أقلت هذه المتغيرات والتحديات بظلالها على أغلب مؤشرات الاقتصاد العالمي، موضحة أن مصر ليست بمعزل عن كل هذه المتغيرات الدولية، وتأثرت بشكل كبير بالأزمات المتلاحقة مثل باقي دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة المثيلة التي واجهت ارتفاع كبير في تكلفتها الاستيرادية في ظل تأثر سلاسل الإمداد والارتفاعات غير المسبوقة في معدلات التضخم.
- وأوضحت أن الدولة المصرية تحركت بشكل سريع ومدروس لمواجهة هذه الازمات ولتحقيق التعافي وتعزيز الصمود والاستعداد بشكل جيد لأي أزمات مستقبلية، وذلك من خلال سياسات قصيرة الأجل وإجراءات عاجلة للتخفيف من آثار الأزمات من ضمنها رفع الحد الأدنى للأجور، ورفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي، استمرار توفير دعم مالي للأسر المستهدفة من خلال البطاقات التموينية، وعدم زيادة الرسوم على المواطنين وتحمل الدولة فارق ارتفاع الأسعار عالمياً وتكلفة بعض السلع والخدمات، بالإضافة إلى إقرار علاوات استثنائية في الأجور والمعاشات، إلى جانب وضع وتنفيذ خطط متوسطة الأجل لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية، حيث أطلقنا البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في إبريل ٢٠٢١ لثُمَّل استكمال للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إطلاقه في ٢٠١٦، ويهدف البرنامج إلى البناء على النجاح في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والذي خلق لنا الحيز المالي لتجاوز أزمة كوفيد-١٩ بأقل الخسائر، ويُعد هذا أول برنامج يستهدف القطاع الحقيقي للاقتصاد، كما يهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز دور القطاع الخاص ورفع كفاءة سوق العمل.
- وأضافت أن تتضمن هذه البرامج التنموية تقديم شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً وتحسين معدل إتاحة الخدمات الأساسية في الريف المصري، وذلك من أجل تنمية رأس المال البشري الذي يُعد من أهم سُبل تعزيز عوامل الصمود في المجتمع والقضاء على الفقر، وفيما يتعلق بقضية الفقر متعدد الأبعاد، نقوم بتنفيذ مشروع حياة كريمة الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة لقاطني الريف المصري، والذي يتضمن تحسين جودة الحياة للمواطن من خلال شمول التدخلات التي يتضمنها لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مشروع تنمية الأسرة المصرية الذي يستهدف التعامل مع القضية السكانية من منظور تنموي نظراً لارتباط النمو السكاني بالفقر، حيث يركز المشروع على التمكين الاقتصادي للمرأة وتقديم الخدمات الصحية للأسرة ضمن محاوره المختلفة.
- وأوضحت أنه في ظل كل المتغيرات والتحديات العالمية، فقد ارتأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١٨ ضرورة تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تُعد وثيقة حية تتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فيما يأتي إنعكاساً للطبيعة الديناميكية لعملية التخطيط التنموي، مضيفة أن منطلقات عملية تحديث رؤية ٢٠٣٠ تتمثل في ضرورة مواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصري بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وأهمية ضمان اتساق الأجندة الوطنية مع كلاً من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣. هذا إلى جانب أهمية تضمين القضايا الملحة التي طرأت في السياق المصري وبيان كيفية التعامل الاستراتيجي معها مثل الزيادة السكانية، وندرة المياه، والتغيرات المناخية.
- وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تبنت منذ بدء عملية التحديث نهجاً تشاركياً، يتمشى مع التوجه التشاركي الذي تتبناه الدولة المصرية عند وضع وتخطيط كافة الإستراتيجيات الوطنية والبرامج القومية، بما يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية في هذا الجهد الوطني، وذلك في إطار المسؤولية الجماعية لعملية التنمية، وسعيًا لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة بما يسهم في تحسين جودة الحياة للجيل الحالي ويضمن حقوق الأجيال القادمة.
- وأشارت إلى توجه الدولة المصرية الجاد نحو التحول الرقمي، حيث أصبح التحول الرقمي وتكثيف الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتحفيز الابداع والابتكار مكوناً أساسياً في خطط وبرامج التنمية للدولة المصرية، ومن هذا المنطلق ضاعفت الدولة المصرية استثماراتها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حتى تخطت ٨٢ مليار جنيه في الأعوام من ٢٠١٥/١٤ إلى ٢٠٢٢/٢٢، بزيادة بلغت ٢٢٠٠%، أي تجاوزت ٢٠ ضعف

⁵ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3720&lang=ar>

مقارنة بالعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عملية التحول الرقمي وذلك من خلال العديد من البرامج، منها مشروع تطوير الخدمات الحكومية: مثل خدمات المحليات والمجتمعات العمرانية الجديدة، وتطوير وسائل تقديم الخدمات الحكومية من خلال استحداث المراكز التكنولوجية المتنقلة (حوالي ٢٠٠ سيارات الخدمة المتنقلة)، وإنشاء المراكز المجمع للخدمات من خلال مشروع مركز خدمات مصر تم افتتاح مركز خدمات أسوان، بالتعاون مع دولة الإمارات العربية الشقيقة، ويتم العمل على التوسع في إنشاء مراكز مماثلة في محافظة شرم الشيخ، وجميع المحافظات، وذلك لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين بأفضل جودة مع توفير الوقت والجهد والتكلفة.

كما أكدت أن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة يأتي في إطار التوجه التنموي للدولة المصرية للتوسع في المشروعات القومية الكبرى ومنها إنشاء مدن الجيل الرابع، وعددها ٢٣ مدينة منهم ثلاث مدن ذكية وهي العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، وتعد العاصمة الإدارية الجديدة مشروعاً قومياً بمعايير تكنولوجية عالمية، حيث يأتي تنفيذ هذا المشروع تزامناً مع انطلاق "الجمهورية الجديدة"، فهو مشروع يغير وجه الحاضر ويؤسس لمستقبل أفضل لكل المصريين تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الدولة، وهو تحسين جودة الحياة للمواطن.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، مصر اختارت المسار الإصلاحي لضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي^٦.

أشار الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، إلى إن مصر اختارت مسار الإصلاح الاقتصادي؛ على نحو يُسهم في إرساء دعائم الانضباط المالي، وخفض معدلات العجز والدين؛ لضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وأكد الدكتور/ محمد معيط، خلال اجتماعه مع كريستالينا جورجييفا مديرة عام صندوق النقد الدولي، على هامش مشاركتهما في القمة العالمية للحكومات بدبي؛ أن مصر تشهد حراكاً اقتصادياً أكثر تحفيزاً لدور القطاع الخاص في التنمية، وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات والتدابير المتكاملة بما فيها الرخصة الذهبية للمستثمرين تبسيطاً للإجراءات، ووثيقة سياسة ملكية الدولة التي بدأ على ضوءها الإعلان عن انطلاق برنامج الطروحات الحكومية بـ ٣٢ شركة، وغير ذلك من محفزات الاستثمار، والإنتاج والتصدير بما فيها الحوافز الضريبية والجمركية.

وأوضح أن الإرادة السياسية في مصر، تدعم خلق مناخ جاذب ومشجع للاستثمار، بفرص واعدة ومحفزات غير مسبوقه، وأن الحكومة بمختلف أجهزتها تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات، وتوفر آفاقاً رحبة للقطاع الخاص سواءً من خلال المشروعات التنموية والقومية الكبرى، أو المناطق الاقتصادية خاصة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أو ما يُتيحها صندوق مصر السيادي.

وأشار إلى أننا ملتزمون بالتوسع في الحماية الاجتماعية ببرامج تنسجم بالمزيد من الكفاءة والفاعلية في استهداف الفئات المستحقة للدعم، وتخفيف الأعباء أيضاً عن الطبقة المتوسطة، بقدر الإمكان.

وأشار إلى أهمية دور مؤسسات التمويل الدولية في مساندة اقتصادات الدول النامية؛ على نحو يعزز قدرتها على دعم أوضاع المالية العامة بشكل أكبر، ويُمكنها من الوفاء بالتزاماتها نحو تخفيف أعباء الموجة التضخمية العالمية عن مواطنيها؛ بما يعكس إدراك حجم التحديات العالمية الراهنة، وضرورة تكاتف الجهود الدولية؛ لضمان التعامل الإيجابي المرن معها.

وأكدت كريستالينا جورجييفا مديرة عام صندوق النقد الدولي، دعم الصندوق لمصر، لاستكمال مسار الإصلاح الاقتصادي الذي يركز على سياسات متوازنة ورشيدها تتنهجها الحكومة المصرية على الصعيد المالي والنقدي؛ باعتبارها ضرورة حتمية لاحتواء تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز خطط مواجهة المخاطر المالية.

• تراجع معدل البطالة إلى ٧,٢% خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٢^٧.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اليوم الأربعاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر - ديسمبر) لعام ٢٠٢٢، حيث بلغ معدل البطالة ٧,٢% من إجمالي قوة العمل بانخفاض ٠,٢% عن الربع السابق من عام ٢٠٢٢.

➤ أولاً: قـوة العـمل (وتشمل المشتغلون والمتطلون):

سجل تقدير حجم قوة العمل ٣٠,٣٤٤ مليون فرد مقابل ٣٠,٢٦٤ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة ارتفاع مقدارها ٠,٣% وقد بلغت قوة العمل في الحضر ١٣,٢١١ مليون فرد بينما بلغت في الريف ١٧,١٣٣ مليون فرد، أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل ٢٥,٢٠٠ مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث ٥,١٤٤ مليون فرد.

⁶ <https://www.alborsaanews.com/2023/02/13/1632124>

⁷ https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202321513595_%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9%20%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B92022.pdf&Type=News

ويرجع سبب ذلك الارتفاع الي ارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار (١٤٥) ألف مشتغل خلال الربع الحالي عن الربع السابق وانخفاض المتعطلين بمقدار (٦٥) ألف متعطل مما أدى إلى زيادة قوة العمل بمقدار (٨٠) ألف فرد.

➤ ثانياً: المتعطلون:

سجل عدد المتعطلين ٢,١٨٥ مليون متعطل بنسبة ٧,٢٪ من إجمالي قوة العمل (١,١٩٤ مليون ذكور، ٩٩١ ألف إناث) مقابل ٢,٢٥٠ مليون متعطل في الربع الثالث ٢٠٢٢ بانخفاض قدره (٦٥) ألف متعطل بنسبة ٢,٩٪، وانخفاض قدره (١٥) ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٧٪.

➤ ثالثاً: المشتغلون:

بلغ عدد المشتغلين ٢٨,١٥٩ مليون فرد بينما كان ٢٨,٠١٤ مليون فرد في الربع السابق بنسبة ارتفاع ٠,٥٪ وقد بلغ عدد المشتغلين في الحضر ١١,٧٩٧ مليون مشتغل بينما بلغ عدد المشتغلين في الريف ١٦,٣٦٢ مليون مشتغل.

➤ رابعاً: المساهمة في النشاط الاقتصادي:

بلغ معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ٤٢,٨٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال الربع الحالي، بينما كان ٤٢,٧٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ مقابل ٤٣,٨٪ في الربع المماثل من العام السابق.

بلغ معدل المساهمة (الذكور) ٦٨,٥٪ مقابل ٦٩,٦٪ في الربع السابق مقابل ٦٩,٨٪ في الربع المماثل من العام السابق، الإناث ١٥,١٪ بينما كان ١٤,٣٪ في الربع السابق مقابل ١٥,٩٪ في الربع المماثل من العام السابق).

بلغ معدل المساهمة (في الحضر) ٤٢,٢٪، في الريف ٤٣,٣٪، بينما كان (في الحضر) ٤٢,٧٪، في الريف ٤٢,٧٪ في الربع السابق، مقابل (في الحضر) ٤٣,١٪، في الريف ٤٤,٤٪ في الربع المماثل من العام السابق.

سجلت الفئة العمرية (٤٠ - ٤٩ سنة) أعلى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي حيث بلغت ٥٨,٩٪.

➤ أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحول إليها أكبر عدد من المشتغلين:

نشاط الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار (٢٣٣) ألف مشتغل عن الربع السابق.

نشاط التعليم (١٢٦) ألف مشتغل عن الربع السابق.

نشاط امدادات الكهرباء والغاز والبخار (٦٦) ألف مشتغل عن الربع السابق.

نشاط التشييد والبناء (٦٢) ألف مشتغل عن الربع السابق.

● **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يشير إلى تقرير وكالة فيتش والذي يوضح أن قطاع صادرات مصر الزراعية تحقق أرقاما قياسية مع استمرار دعم قطاع الزراعة^٨.**

أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، إلى تقرير "وكالة فيتش" والذي أوضح أن قطاع الزراعة في مصر يعتبر أحد أهم القطاعات المستهدفة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتخذ الحكومة المصرية خطوات للحد من التضخم وزيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاستثمار الأجنبي واحتياطات النقد الأجنبي، وتدعم الدولة القطاع بشكل كبير، حيث تقدم الأسمدة بأقل من نصف تكلفة السوق.

وأفاد التقرير أن صادرات مصر الزراعية تجاوزت ٦,٣ مليون طن في عام ٢٠٢٢، محققة رقماً قياسياً جديداً، بزيادة تزيد على ٦٢٤ ألف طن من عام ٢٠٢١، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الزراعة المصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وفي عام ٢٠٢٢ افتتحت مصر نحو ١٩ سوقاً جديدة لمنتجاتها الزراعية للمساعدة في زيادة الصادرات.

وأكد التقرير على وجود فرصاً استثمارية زراعية متنوعة متاحة في مصر، وعلى رأسها مشروعات استصلاح الأراضي التي تشمل مشروعات وطنية مثل مشروع الدلتا الجديدة على مساحة مليون فدان.

وذكر التقرير أنه في الوقت الحالي، من المتوقع التركيز القوي على الإنتاج المحلي مع بحث الحكومة عن أسواق بديلة للحصول على السلع الأساسية وتعزيز توطين التصنيع، ومع ذلك، فإن تشجيع الاستثمار الأجنبي سيظل أداة مهمة في جهود مصر لتعزيز النمو، كما ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال ملتزمة بتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتتوقع زيادة الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، كما أنها تخطط أيضاً لتعزيز الأمن الغذائي المحلي بسبب المخاوف التي أبرزتها جائحة كورونا.

⁸ <https://www.youm7.com/story/2023/2/16/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D8%B9%D9%85/6085723>

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية تأمل في تعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي بنسبة ١١٪ على أساس سنوي، حيث ستزيد المساحة المخصصة للقمح بمقدار ٢٠٠ ألف فدان، في حين ستزيد المساحة المخصصة للذرة الزيتية بمقدار ٢٢٠ ألف فدان، كما تبذل الحكومة جهودًا لتعزيز إنتاج السكر المحلي.

• الهيئة العامة للاستثمار، مصر حققت صافي استثمار أجنبي مباشر بقيمة ٨,٩ مليار دولار لأول مرة منذ ١١ عامًا^٩.

وأكد الدكتور/ باسم عبد العزيز، مدير عام المكتب الفني لرئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن جملة الإيرادات في الحساب الختامي لموازنة الهيئة العامة للاستثمار عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغت ٣ مليارات و٣٢٥ مليون جنيه.

وأضاف أن جملة التكاليف والمصاريف بلغت ٢ مليار و٤٩٠ مليون جنيه ومن ثم نتج عن ذلك صافي أرباح قسمته ٢٧٥ مليون جنيه.

وأضاف الأستاذ/ عمرو أبو الفتوح، مدير عام الاستثمار الأجنبي بالهيئة العامة للاستثمار، أن هناك ٩ شركات حصلت رسمياً على الرخصة الذهبية، بعد الإعلان عنها من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأضاف أبو الفتوح، أن الرخصة الذهبية عبارة عن موافقة واحدة تشمل كافة الموافقات والتراخيص من منفذ واحد، وتعتبر نافذة وسارية بذاتها، وتصدر من مجلس الوزراء مباشرة، وهي تطور كبير للتسهيل على المستثمرين.

وفيما يتعلق بأنواع الشركات التي حصلت على الرخصة الذهبية، أشار الأستاذ/ عمرو أبو الفتوح، أنها شركات عالمية وفي صناعات مختلفة، فمثلاً في صناعة الكهربيات حصلت شركة هايبر اليكترويك وشركة بيكو العالمية على الرخصة الذهبية، وفي مجال الصناعات الدوائية وكذلك شركة عالمية في مجال الصناعات الغذائية للسيارات، وشركة أخرى في مجال الصناعات الغذائية، وشركتين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لإنتاج الهيدروجين الأخضر وإنتاج الأمونيا الخضراء.

وأكد مدير عام إدارة الاستثمار الأجنبي بالهيئة العامة للاستثمار، أن إجمالي عدد الشركات الذي تأسست في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، سواء محلياً أو أجنبياً بلغت ٣٠٩٦١ برؤوس أموال ١١٧ مليار جنيه.

وأضاف أنه في العام المالي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٢ تم تأسيس ٢٨٥٠٠ شركة بقيمة بلغت حوالي ٨٦ مليار جنيه، وأوضح أن عدد الشركات التي توسعت في رؤوس أموالها بلغ ٢١٠٠ مقارنة بـ ١٧٠٠ شركة بالعام السابق.

وذكر أن قيمة رؤوس الأموال التي توسعت فيها الشركات بلغت ١١٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٧ مليار جنيه في العام السابق.

كما أكد الأستاذ/ عمرو أبو الفتوح، أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ شهد نمواً كبيراً، حيث قدر بـ ٨,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٥,٢ مليار دولار خلال العام السابق ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وأضاف أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا الرقم لم يحدث منذ ١١ عاماً، متابعا أن صافي الاستثمار في القطاعات غير البترولية بلغ ١١,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٦,٤ مليار دولار في العام السابق، وهذا الرقم لم يحدث منذ ١٢ عاماً أيضاً.

ولفت إلى أن القطاع البترولي حقق سالب ٢,٦ مليار دولار تدفقات للخارج مما أدى إلى أن صافي الاستثمار بلغ ٨,٩ مليار دولار.

وفيما يتعلق بتفاصيل الاستثمار في القطاعات غير البترولية، قال أبو الفتوح، إنها جاءت كما يلي:

توسعات في رؤوس الأموال بـ ٣,٤ مليار دولار.

الأرباح المرحلة التي يتم إعادة استخدامها بلغت ٤,٩ مليار دولار.

حصيلة بيع شركات وأصول مقدارها ٢,٣ مليار دولار.

تحويلات واردة من الخارج لشراء عقارات داخل مصر ٩٧٠ مليون دولار.

⁹ <https://www.youm7.com/story/2023/2/15/%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3/6084945>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٢٠١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملماً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

الهيئة العامة للرقابة المالية تسمح لشركات التأمين بالتعاون مع شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية لتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية^{١٠}.

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل القرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦، ليسمح بإضافة شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية المرخص لها بمزاولة النشاط من الجهات المختصة والتي توافق عليها الهيئة، الى القنوات المسموح لها بتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر النمطية الكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات.
- حيث يأتي السماح لشركات التأمين بالتعاون مع المتاجر الإلكترونية لتمكين جموع المتعاملين معها من التأمين على المنتجات التي يتم شراءها، وكذلك مع شركات الاتصالات لتسويق وتوزيع وثائق التأمين متناهية الصغر النمطية الإلكترونية.
- حدد القرار المتاجر الإلكترونية بأنها المواقع أو المنصات الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" والتي تقوم بعرض المنتجات المختلفة (السلع والخدمات) وتتضمن قوائم السلع والخدمات المعروضة والمعلومات الأساسية عنها، وتقدم مجموعة متكاملة من العمليات تشمل التوزيع والتسويق والبيع وسداد قيمة المنتجات المختلفة بشكل إلكتروني، والمرخص لها من الجهات المعنية بذلك.
- وبذلك تصبح الجهات المسموح لها بتسويق وثائق التأمين الكترونياً، هي إحدى شركات الوساطة في التأمين المقيدة بسجلات الهيئة، أو إحدى وكالات السياحة والسفر أو شركات الطيران المرخص لها بمزاولة نشاطها من

10 [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

11 [https://www.youm7.com/story/2023/2/11/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1/6079925](https://www.youm7.com/story/2023/2/11/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%B1/6079925)

الجهات المختصة، أو إحدى شركات الاتصالات أو المتاجر الإلكترونية المرخص لها بمزاولة نشاطها من الجهات المختصة، أو قنوات التوزيع الأخرى المرخص لها بمزاولة نشاطها من الجهات المختصة والمنصوص عليها بالضوابط التنفيذية للتأمين متناهي الصغر على وجه التحديد.

تأتي هذه الخطوة استجابة لبعض من المقترحات لتنمية الأسواق وتيسير عملية الاكتتاب في الوثائق التأمينية لزيادة حماية المتعاملين من المخاطر المختلفة التي من الممكن التأمين ضدها بما يساهم في الحفاظ على مقدرات المؤمن له.

وأشار الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى إن القرار الجديد يتكامل مع جهود الهيئة لتعزيز مستويات الشمول التأميني باستخدام التطبيقات التكنولوجية، حيث يوسع قاعدة الجهات المسموح لها بتسويق وثائق التأمين، بما يسهل من عملية وصول أكبر فئات من المجتمع إلى المنتجات التأمينية المختلفة.

وأكد أن إدارة الهيئة تتبنى رؤية طموحة لميكنة الخدمات المالية غير المصرفية بداية من إصدار المنتجات والترخيص للمهنيين وصولاً إلى تمكين الشركات المالية غير المصرفية من تسويق وتوزيع منتجاتها الكترونياً وذلك لتعزيز مستويات الشمول المالي والتأميني والاستثماري، لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والأنشطة المالية غير المصرفية

● جهاز تنمية المشروعات، دعم ريادة الأعمال على رأس أولويات الحكومة^{١٢}.

أشار السيد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى إن الجهاز يواصل جهوده لتهيئة بيئة مواتية لنمو مجال ريادة الأعمال في مصر، والعمل على إتاحة مختلف أوجه الدعم الفني والمالي لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية والتكنولوجية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات العاملة في نشاط دعم ريادة الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر يأتي على رأس أولويات الحكومة للتحويل إلى اقتصاد رقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة توفقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن مصر تمتلك اقتصاداً متوازناً ومتنوعاً يقوم على الابتكار والمعرفة ويعتمد على الشباب، ولذلك فإن الفترة القادمة ستشهد تطوراً كبيراً في الخدمات التي يقدمها الجهاز بالتعاون والتنسيق مع جميع أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وشركاء التنمية لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات.

وأشار إلى أن الجهاز يركز على التعاون مع جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لربط الشباب من ناحية والجهات المقدمة للخدمات وصناع القرار من ناحية أخرى وتقليل الفجوة من الجانبين، بما يساهم في نمو مجال ريادة الأعمال، فضلاً عن العمل الجاد لتعميق ثقافة العمل الحر وتشجيع رواد الأعمال، من خلال إتاحة حزم متكاملة من الخدمات التمويلية والتسويقية والحوافز الضريبية وغير الضريبية وتيسير الإجراءات لتشجيع الشباب على إقامة من المشروعات الابتكارية.

وأوضح أن جهاز تنمية المشروعات بادر بتنفيذ أول برنامج بنظام رأس المال المخاطر بتمويل من مجموعة البنك الدولي بلغ ٥٠ مليون دولار والذي تم من خلاله الاستثمار في عدد من الصناديق الاستثمارية الواعدة التي تقوم بدورها بدعم المئات من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة، وكان من أوائل تلك الصناديق Flat Labs، 6، حيث يعمل الجهاز على نشر ثقافة تمويل المشروعات الابتكارية بين مؤسسات التمويل المتخصصة في مصر ويشجعها على دعم رواد الأعمال، كما أنه يشارك في تنفيذ برامج تدريبية لتدريب الكوادر البشرية في هذه المؤسسات لتعريفها بقواعد وآليات تمويل رأس المال المخاطر مما يخلق قاعدة عريضة تقوم بتمويل المئات من المبتكرين ورواد الأعمال.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

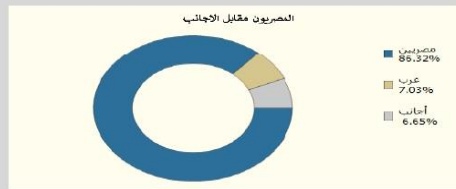
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -0.19% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 16 فبراير 2023، مقارنة بنسبة -1.85% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0.44% مقارنة بنسبة 0.73% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -1.11% مقارنة بنسبة 1.52% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -0.47% مقارنة بنسبة 0.21% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير مؤسسة Partech، والتي تشير إلى أن مصر الثانية إفريقياً في عدد صفقات الشركات الناشئة خلال 2022:

مصر الثانية إفريقياً في عدد صفقات الشركات الناشئة خلال 2022



جاءت مصر في المرتبة الثالثة إفريقياً من حيث **حجم التمويل** خلال 2022، مستحوذة على 16% من إجمالي التمويل البالغ 6.5 مليارات دولار



144 صفقة حققتها الشركات الناشئة المصرية خلال 2022، تُشكّل 21% من إجمالي حجم الصفقات في القارة البالغة 764 صفقة.

جاء **قطاع التكنولوجيا المالية** في المرتبة الأولى من حيث حجم التمويل خلال 2022 بنحو 261.6 مليون دولار، مُشكّلاً 33% من إجمالي حجم التمويل.

787 مليون دولار جمعتها الشركات الناشئة المصرية خلال 2022 محققة زيادة بنسبة 21% مقارنة بعام 2021.



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: Partech، فبراير 2023

